

PAPER DETAILS

TITLE: ??? ??????? ?????????????? ?? ?????? ??????? ????????? ??????? ?????????? ?? ?????? ???????
?? ?????? ???????

AUTHORS: Musallam ABEDTALAS,Abdulhamid ALAWAK

PAGES: 31-44

ORIGINAL PDF URL: <https://dergipark.org.tr/tr/download/article-file/585138>

MARDİN ÜNİVERSİTESİNDE SURİYELİ ÖĞRENCİLERİN SİYASİ TUTUMLARININ BELİRLENMESİNDE DEMOGRAFİK FAKTÖRLERİN ROLÜ

THE ROLE OF DEMOGRAPHIC FACTORS IN DETERMINING THE POLITICAL ATTITUDE OF SYRIAN STUDENTS AT MARDIN UNIVERSITY TOWARDS THE SYRIAN EVENT

دور العوامل الديمغرافية في تحديد الموقف السياسي للطلبة السوريين في جامعة ماردين من الحدث السوري

Abdulhemid Ogeyl ALAWAK*, Musallam Gelo ABEDTALAS **

* Dr. Öğr. Üyesi, Mardin Artuklu Üniversitesi, İşletme Bölümü,

** Dr. Öğr. Üyesi, Mardin Artuklu Üniversitesi, İşletme Bölümü, abedtalasmus@gmail.com

ÖZ

Suriye yaşanan olaylar, sosyal bilimlerdeki çeşitli teorilerin test edilmesine imkan veren bir sosyal laboratuvar oluşturmıştır. Çatışmanın yoğunluğu ve yaratılan dalgalanmaların ve değişimlerin derinliği göz önüne alındığında, Suriye toplumunun yaşamakta olanlara karşı politik tutumlarının net yatay ve dikey ayrılıkları ile örtüştüğü görülmektedir. Bu bağlamda demografik faktörlerin önemi dikkat çekiciydi; bu da politik tutumun belirleyici faktörlerini incelemek ve demografik faktörleri vurgulamak için bir fırsat sundu. Suriye'nin özel koşulları ve toplumun her kesimine ulaşma zorluğu nedeniyle, Mardin Artuklu Üniversitesi'nde Suriyeli öğrencilerin politik tutumlarını incelemeyi tercih ettik. Rastgele bir örnek üzerinde bir anket dağıtıldı ve dağıtılan anketlerden 212 adet geri dönüş oldu. Verilerin istatistiksel analizini yaptıktan sonra, politik tutumun belirlenmesine katkıda bulunan en önemli demografik faktörlerin yaş ve etnik faktörler olduğu bulunmuştur. Gençlerin daha yaşlı kesimleri muhalefete eğilimli oldukları, Araplar Kürtlerle kıyaslandığında ise muhalefete daha yakın bir tutum sergiledikleri tespit edilmiştir. Buna karşın din, finansal durum ve cinsiyet gibi faktörlerin anlamlı bir etkisinin olmadığı bulunmuştur.

Anahtar kelimeler: Demografik faktörler, politik tutum, Suriye olayı.

ABSTRACT

The Syrian event formed a social laboratory that can test various theories of social sciences. Given the intensity of the conflict and the depth of the fluctuations and changes created, there are clear horizontal and vertical divisions and overlapping of the Syrian society's political attitudes towards what is happening. The importance of demographic factors in this regard was remarkable, which is an opportunity to study the factors that determine the political attitude and highlight the demographic factors. Due to the special circumstances of Syria and the difficulty of reaching all segments of society, we chose to study the political attitude of the Syrian students at Mardin Artuklu University. We distributed a questionnaire on a random sample and 212 could be accepted. After carrying out the statistical analysis of the data it was found that the most important demographic factors contributing to determining the age of political attitude, Where the older segments of the youth tended to opposition mood, and the ethnic factor, where it was found that Arabs have an attitude closer to the opposition mood compared to Kurds. While there was no significant effect on the factors such as religion, financial situation and gender.

Keywords

Demographics Factors, political attitude, Syria event.

ملخص

يشكل الحدث السوري مختبراً اجتماعياً يمكن اختبار مختلف نظريات العلوم الاجتماعية في سياقه. ونظر أ لحدة الصراع وعمق التقلبات والتغيرات التي أوجدها الحدث السوري. فإن هناك انقسامات افقية وعمودية واضحة ومتداخلة للمجتمع السوري في موقفه السياسي مما يجري. وكان لافتاً بروز أهمية العوامل الديمغرافية حيال ذلك، وهذا ما يشكل فرصة لدراسة العوامل التي تحدد الموقف السياسي وتركيز الضوء على العوامل الديمغرافية. ونظراً للظروف الخاصة التي تمر بها سوريا وصعوبة الوصول إلى كل فئات المجتمع اخترنا دراسة الموقف السياسي لطلبة جامعة ماردين ووزعنا استمارة على عينة عشوائية وحصلنا على 212 استمارة مقبولة، وبعد إجراء التحليل الإحصائي للبيانات تبين أن أهم العوامل الديمغرافية التي تساهم في تحديد الموقف السياسي هي العمر، حيث مالت الفئات الأكبر سناً بين الشباب للمزاج المعارض، وكذلك العامل القومي، حيث تبين أن العرب يحملون موقف هو أقرب إلى موقف المعارضة بالمقارنة مع الكرد. بينما لم يكن هناك أي أثر معنوي لبقية العوامل مثل الدين والوضع المالي والجنس.

الكلمات المفتاحية

العوامل الديمغرافية، الموقف السياسي، الحدث السوري

إن السلوك السياسي للأفراد يساهم بدرجة كبيرة في فعالية النظام السياسي وآلية تفاعله مع المجتمع، من حيث كونه تفاعلاً سلمياً ديمقراطياً أو عنيفاً ديكتاتورياً، وآليات تغييره أو ديمومته. وفي النتيجة يؤثر في مجمل أداء المجتمع. إن معرفة العوامل التي تصوغ السلوك السياسي تعطي الباحثين وصانعي القرار السياسي والمهتمين بالرأي العام امكانية أفضل في رسم سياسات تتفاعل بشكل واع مع ذلك السلوك، وتحاول تنميته، ومعالجة أماكن الخلل والانحراف فيه إن وجدت.

يعتبر الموقف السياسي من أهم العوامل التي تصوغ السلوك السياسي. ويعتقد الكثيرون أن ما يقسم الناس في موقفهم السياسي تجاه حدث ما هو معتقداتهم وايدولوجياتهم السياسية، بحيث يمكن تقسيمهم تقسيماً تقليدياً إلى يمين ويسار أو ليبرالي ومحافظ (Fleishman, 1986). لكن الموقف السياسي ليس متغيراً يتحدد بشكل خطي، حيث أن هناك عوامل وآليات عديدة تتضافر في صياغته، مما ينتج أطرافاً متنوعة من المواقف السياسية. ومتابعة الواقع وخصوصاً في الدول النامية تبين أن الانقسامات في الموقف السياسي لا تبنى فقط على تلك التصنيفات التقليدية، بل هناك عوامل أخرى تخترقها وتلونها. وقد كان الحدث السوري مثلاً صارخاً على عدم فاعلية ذلك التصنيف التقليدي. حيث نجد أفراداً من الانتماء الايديولوجي أو المعتقد نفسه على طرفي الصراع متناقضين. من خلال متابعة الحدث السوري لوحظ بأن الانقسامات حياله تتبع خطوطاً مكانية وطائفية وقومية تخترق التقسيم التقليدي. وإذا أضفنا لذلك كون العوامل الديمغرافية سياق تفاعل لأي عامل يمكن أن يؤثر على تكوين الموقف السياسي، يصبح استكشاف دور العوامل الديمغرافية في صياغة الموقف السياسي من الحدث السوري ذو أهمية كبيرة جداً.

في متابعة الحدث السوري نجد اتجاهه ثلاث مواقف متبلورة تتميز عن بعضها بشكل واضح. و ينعكس ذلك في المصطلح السياسي المستخدم في وصفه. هذه المواقف هي الموقف المؤيد للسلطة والموقف المعارض للسلطة والموقف المحايد. وفي الدخول في تفاصيل كل موقف نجد أن الموقف المؤيد للسلطة يتراوح ما بين التأييد المطلق والنسبي وينطبق الأمر ذاته على الموقف المعارض للسلطة، في حين نجد أن الموقف المحايد بطبيعته موقف وسطي لا نجد فيه تفاوت بين المطلق والنسبي. ومن خلال متابعة وسائل الاعلام والتواصل الاجتماعي والملاحظة الشخصية تبين أن هذا الطيف من المواقف يمتلك مصطلحه الخاص في وصف الحدث، الذي ربما يكون قد أخذ مدلولاً خاصاً في السياق السوري يختلف بدرجة معينة عما هو متعارف عليه في الأدبيات السياسية. لذلك اخترنا خمس مصطلحات سياسية كتعبير عن الموقف، لمتابعتها واستخدامها لقياس الموقف وربطها بالعوامل الديمغرافية، من أجل متابعة التغير في الموقف مع التغير في الخصائص الديمغرافية. هذه المصطلحات هي: الثورة والاحتجاج والحرب الاهلية والازمة والمؤامرة.

تحاول الدراسة الاجابة على السؤال التالي: ما هو الدور الذي تلعبه العوامل الديمغرافية في صياغة الموقف السياسي للطلبة السوريين في جامعة ماردين من الأحداث الجارية في سوريا؟ من أجل الاجابة على ذلك السؤال تم ترتيب المقال بحيث يسير على النحو التالي: القسم الاول هو المقدمة، والثاني يتناول مسألة الموقف السياسي والعوامل المحددة له ومدلولات المصطلحات المستخدمة في وصف الحدث نظرياً ودلائها في السياق السوري كخلفية نظرية. في القسم الثالث نتناول منهجية البحث، والنتائج ترد في القسم الرابع، وأخير الخاتمة والتوصيات في القسم الخامس.

خلفية نظرية

يشير مصطلح الموقف (attitude)¹ إلى طريقة مستقرة في التفكير أو الشعور بشيء ما. وقد حدد Ajzen and Fishbein (1980) الموقف تجاه كائن معين بأنه مجموعة مقاييس مختارة مرجحة لتقييم السمات، وعدد من السمات البارزة، وقوة الاعتقاد بأن الكائن له تلك السمات. ويختلف الموقف عن السلوك (behavior) باعتبار أن السلوك يمثل رد فعل الفرد على شخص أو بيئة أو حدث أو فكرة. لذلك يقال بأن موقف الشخص يؤثر على الأفكار بينما يؤثر سلوكه على الأفعال. لكن الموقف هو من العناصر الاساسية في تحديد السلوك باتفاق معظم الباحثين في علم النفس، على الرغم من أنه ليس العنصر الوحيد (Ajzen and Fishbein, 1977). لذلك تعتبر دراسة الموقف والعوامل المؤثرة مدخل مهم لدراسة السلوك البشري في مختلف مجالات الاقتصاد والاجتماع والسياسة. في مجال السياسة يرى بعض الباحثين أن مصطلح "الموقف" السياسي هو مصطلح يصعب تعريفه، ولا نحتاج إلى أن نكون متشددتين في تعريفه فالآراء الموجودة في استطلاعات الرأي، و تفضيلات الأحزاب، وما يجب وبكره من السياسيين أو الدول أو أنواع القيادة يمكن اعتبارها مواقف (Connell, 1967). هناك عدة نظريات في علم النفس تفسر الموقف. لكن في المجال السياسي، وحسب Connell (1967) هناك أربع نظريات تفسر الموقف السياسي للفرد، هي:

1. نظرية الحصة: التي ترى أن الفرد يلتقط مواقفه السياسية من الأشخاص الذين يختلط بهم. من الآباء أو الأصدقاء أو الزوجة أو زملاء العمل، على سبيل المثال.

¹ - <https://en.oxforddictionaries.com/definition/attitude>

2. نظرية حليب الأم: باعتبار إن الأسرة هي أول مجموعة اجتماعية يتعلم الطفل منها، وتتكون العلاقات العاطفية المكثفة التي تؤثر على بقية حياته. لذلك قد يكون لها تأثير قوي على تشكيل المواقف السياسية.
3. نظرية الزلزال: يرى البعض أن المعتقدات السياسية قد تنشأ من الاضطرابات العاطفية والصراعات في الحياة الخاصة. مثلاً الراديكالية السياسية قد تنجم عن تمرد المراهقين ضد آبائهم.
4. نظرية خط الإنتاج: يحاول النظام السياسي لكي يبقى في الوجود أن يستخدم الأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام لتمرير المعلومات والمواقف حول السياسة التي يتم استيعابها مع نمو الأطفال.

رغم أن النظريات تتكامل وتتعارض وتتداخل، وباعتبار أننا لسنا في وارد تقييم تلك النظريات، فإن ما يهمنا هنا هو أنه مهما كانت الصيغة التي تتصورها النظريات لعملية تكون الموقف السياسي فإنه الخصائص الديمغرافية للفرد تشكل السياق والتربة التي من خلالها وفي إطارها تسير عملية التكون تلك. وعلى أساس ذلك يمكن دراسة العوامل الديمغرافية كمتغيرات تفسيرية في تنويعات المواقف السياسية (Miller and Shanks, 1996).

هناك عدد من الدراسات التي استندت للخصائص الديمغرافية في دراسة الموقف السياسي. على سبيل المثال فإن Fleishman (1986) درس موقف الأمريكيين من السياسات الاقتصادية ووجد أن الشباب والنساء والسود يميلون للبرالية بينما الكبار والرجال والبيض أميل لأن يكونوا محافظين. وتوصل Teerakapibal (2017) إلى نتائج مشابهة أجريت على بيانات 55 دولة. وتبين أن الشباب وذوي الدخل المنخفض والنساء وذوي التعليم المرتفع هم أميل للمواقف الليبرالية بينما كبار السن والرجال وذوي التعليم المنخفض وذوي الدخل المرتفع أميل إلى المواقف المحافظة. كذلك أكد Awosusi and Fasanmi (2011) أهمية العوامل الديمغرافية مثل العمر والجنس والوضع العائلي ومستوى معرفة القراءة والكتابة في الموقف من تزوير الانتخابات في نيجيريا. لكن Andrews (1998) وجد أهمية ملموسة فقط لمستوى التعليم في هذا المجال.

من الواضح قلة الدراسات السابقة في هذا المجال وميلها، وإن بدرجات متفاوتة، لتأكيد دور العوامل الديمغرافية في تكوين الموقف السياسي. لكن معظم الدراسات أجريت في أجواء الدول المتقدمة وفي حالات تتعلق بحياة سياسية مستقرة وديمقراطية نوعاً ما. لكن ليست هناك دراسات تناولت الموقف من حدث مثل الحدث السوري من حيث الانقلاب المتعدد الأبعاد الذي أحدثه على المستوى المحلي والإقليمي والدولي. وهذا ما يطرح مسألة ملء الفراغ البحثي في تناول الموقف من الثورات والتقلبات السياسية والعوامل المكونة لها. كذلك فإن حدثاً من نوع الحدث السوري يشكل مختبراً اجتماعياً لا يتكرر كثيراً يمكن أن تستفيد منه كل العلوم الاجتماعية، نظراً لدرجة كثافة التدفق التاريخي وتراكم الأحداث والمتغيرات وتغير التوجهات بسرعة كبيرة.

في سياق تقييم أي حدث سياسي يميل الإنسان لاستخدام مصطلح يختزل موقفه من الحدث ويكون عنواناً له. وتجلي ذلك في الحدث السوري بشكل خاص، بل إنه أعطيت للمصطلحات السياسية المتعارف عليها مدلولات خاصة. ومن أجل تقييم الموقف من خلال المصطلح واستخدامه الخاص لا بد من تعريف كل مصطلح في دلالاته العلمية ودلالاته السورية. ومن أبرز هذه المصطلحات التي أعطيت رسالة واضحة عن الموقف السياسي: الثورة والاحتجاج والحرب الأهلية والازمة والمؤامرة.

الثورة

أن لفظ (الثورة) لا يُعَبِّع اللغوي بسبب ما يتضمنه من معانٍ لدى الجماهير فحسب، بل أيضاً لأنه من تلك الألفاظ المحملة بمضمون عاطفي، لأن (الثورة) لفظ جذلي، حركي، انقشامي، تعديدي. إن تحركت الجماهير المكبلة بالذل تطلب ما سلب منها من حقوق وحريات، وتصدت لها السلطات المستبدة كعادتها، فسوف يحدث انقسام في المجتمع، بين مؤيد للثورة، ومعارض لها، وكلما تقدّم عمر الثورة، وتبلورت صورتها ازداد الانقسام داخل المجتمع حدة بين أنصارها وأنصار السلطة.

الثورة لغة

الثورة في اللغة العربية: هي مصدر من ثار، ثوارناً، وثورة وثوراً، هاج وانتشر. وفي لسان العرب ثار: الثار، والثورة، الطلب بالدم والجمع آثار وأثار وقيل: الثار قاتل حميمك والاسم الثورة، وعند الاصمعي: أدرك فلان ثورته إذا أدرك من يطلب ثاره والثائر: الذي لا يبقى على شيء حتى يدرك ثاره، ونلاحظ أن كلمة (ثار) تدل على حالة عدم الاستقرار والاضطراب، فهي مترافقة مع الغضب والهيجان وخاصة أن المصدر هو ثوران على وزن فعّال وما جاء على وزن فعّال يكون للهيجان والاضطراب كذلك تكون مصحوبة بالعديد الكثير (أبوحرب، ب ت، 175، الصحاح في اللغة والعلوم، ب ت، 156). الثورة في اللغة الإنكليزية هي (Revolution)، لو تتبعنا مسار كلمة (revolution) تاريخياً في اصطلاحها السياسي لوجدنا أنه قد اختلفت دلالة هذا المصطلح في الماضي عن دلالاته في الحاضر، في البدء علينا الاعتراف بأن الثورات لم تكن موجودة قبل العصر الحديث، لا بل إنها من أحدث الوقائع السياسية الرئيسية، ولم يكن معروفاً قبل اندلاع الثورتين الأمريكية والفرنسية في نهاية القرن الثامن عشر (أرندت، 2008، 38). عرف التاريخ الصراع على السلطة، واستبدال حاكم مستبد بآخر شرعي، وعرفنا فلاسفة يتحدثون عن الجدي، لكن الثورة أمر مختلف عن هذا وذلك، أو هي عملية دمج بين الأمرين. لذلك فإن الثورة بمعناها الحديث لا مثيل لها في التاريخ السابق بأسره، فهناك كلمات كثيرة في اللغة السياسية ما قبل الحديثة لوصف انتفاضة الرعايا ضد الحكام، غير أنه لا توجد كلمة واحدة تصف تغييراً جذرياً في بنية المجتمع بحيث يصبح الرعايا أنفسهم حكام. لو تتبعنا ولادة مصطلح (revolution) تقنياً لوجدنا أنه بالأصل مصطلح فلكي، واستخدمه بشكل لافت كوبرنيكوس في كتابه (derevolutionibus orbium coelestium)، فهنا تدل كلمة (revolution) على الحركة الاعتيادية للنجوم، وعلى اعتبار أن حركة النجوم هي خارج تأثير الإنسان فهي لا تقاوم، فإن هذه الكلمة تشير بوضوح إلى حركة دائرية متكررة (الرضا، 1988، 85).

عندما دخلت هذه الكلمة لأول مرة في القرن السابع عشر كمصطلح سياسي، فإن المحتوى المجازي كان أقرب للمعنى الأصلي، حيث استخدمها هوبس في كتابه (Leviathan) لشرعنة الثورة الإنكليزية عام 1660 حيث أن الكلمة لم تستخدم عندما اندلعت ثورة في إنكلترا ضد الملكية، وتولى كرو مويل أول جمهورية دكتاتورية ثورية، بل بعد الإطاحة بالبرلمان الرديف وبمناسبة إعادة الملكية. أما استخدامها المجازي الأول في اللغة السياسية، حيث استخدمت للدلالة على شيء لا يقاوم فقط، دون الإشارة للعودة إلى الخلف، هو أثناء الحوار الذي جرى بتاريخ 1789/7/14 في

باريس بين لويس السادس عشر ورسوله (البانكروت) عندما جرى تحرير سجناء الباستيل صرخ الملك قائلاً (إنه تمرد) فصيح له اللفظ رسوله قائلاً (كلا يا صاحب الجلالة أنها ثورة) (الرضا، 1988، 86). فالملك كان يرى اقتحام الباستيل تمرد، ويجب أن يمارس سلطته في قمع هذا التمرد بالوسائل التي بين يديه، أما جواب رسوله فأن هذا الأمر يصعب ويستحيل مواجهته، فهو خارج سلطة الملك وهو لا يقاوم.

الثورة اصطلاحاً:

هذه النقلة بالتصور عن مفهوم الثورة فرضه الواقع الناتج عن الثورة، مما دفع العلماء لتعريفاتٍ عصريةٍ تتلاءم مع الثورة كواقع، ويمكن إجمال هذه التعريفات من خلال المنظور الذي تم به تحديد مفهوم الثورة، فالبعض نظر إلى الثورة من خلال الغاية التي سعت لتحقيقها، وآخرون تعرّفوا على الثورة من خلال الوسيلة التي استخدمتها الثورة، وعليه يمكن إجمال معظم التعريفات في فئتين: تعريف الثورة من خلال غايتها وتعريف الثورة من خلال الوسيلة.

في سياق تعريف الثورة من خلال غايتها ربط بعض المفكرين بين مفهوم التغيير والثورة، فيعرفها جاك ووديس "الثورة الاجتماعية والسياسية هي مسألة التغيير في كل أساس المجتمع وبنيتة" (ووديس، 1978، 25) من هذا المنظور يرى ماكيفر "الثورات الحقيقية هي الحركات الكبرى التي تقوم بها طبقة بكاملها، يدفعها إليها شعورها بأنها مضطهدة، بوصفها طبقة معينة، وتحركها إرادة استبدال ذلكها كرامة، وتقلح في تحقيق ما تريد" (ماكيفر، 1966، 347)، ويرى أندريه ديكوفيل "بأن الثورة في مفهومها المجرد نظام من الآراء تتألف من عداوة من الماضي، وبحث عن مستقبل جديد، بدلاً من النظام المحافظ" (ديكوفيل، ب ت، 79). التغيير الثوري يتألف من عمليتين متكاملتين التدمير والبناء، تدمير للنظام السياسي القديم وما يحمل من أفكار، ومعتقدات تكبل إرادة الإنسان وتقيّد حريته، والبناء لنظام سياسي جديد يعيد للإنسان حقوقه الطبيعية وحرياته العامة. ويرى البعض أن التغيير الثوري يجب أن يركز على القيم التي تحكم المجتمع ويرى بيردو (الرضا، 1988) بأن الثورة إعادة ترتيب كامل لكل القيم التي هي القاعدة الذهنية للنشاط الإنساني، فكل نظام سياسي اجتماعي قيم تحكمه، وتتحكم بنظمه السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية، وعندما يشعر المحكومين بهذه القيم بأنها أصبحت قيّداً على تطوراتهم المستقبليّة تبدأ حالة التناقض بين قيم موجودة، وأخرى يريدونها.

ركزت التعريفات السابقة على غاية (التغيير) الجذري والشامل دون تخصيص مجال معين يطرأ عليه التغيير، لكن اتجه بعض المفكرين إلى تخصيص مسألة التغيير بالتغيير الذي يطرأ على الإنسان، وبالتالي ربط الثورة ببعدها الإنساني، لأن كل معالجة لقضايا الثورة تعتبر الإنسان مجرد أداة، أو وسيلة يمكن التحكم فيها وضبطها كأداة، أما تتجاهل الفعل والفاعل الحقيقي في عملية التغيير الثوري، لأن الإنسان الذي يصنع ثورة، يكون قد عاش حالة من الاغتراب عن حقوقه المسلوبة بعد طغيان السلطة.

أما في سياق تعريف الثورة من خلال الوسيلة فإن البعض نظر إلى الثورة من خلال الأداة التي استخدمتها لتغيير الواقع، لأن كل غاية تحتاج إلى وسيلة للوصول إليها، وأن السمة الظاهرة والغالبة على الثورات استخدامها لوسيلة (العنف) للوصول إلى غاية (التغيير). لأن التاريخ أثبت أن عملية الانتقال من زمن الاستبداد إلى عهد الحرية لا يتم ضمن التطور الطبيعي للمجتمعات الإنسانية، بل لابد من الثورة التي هي فعل عنف من الجماهير باتجاه السلطة المستبدّة، من أجل أن يحصل الإنسان على حقوقه، ويتمتع بها بعد ذلك، يضطر الإنسان للثورة التي يفرضها بالقوة، التي تدعمها وتحملها من عالم الأمنيات إلى عالم الواقع أن وعيه لهذه الحقيقة (المرّة) يدفعه إلى العنف. وبذات المعنى يربط أرون بين الثورة والعنف بقوله: "أن كلمة ثورة في علم الاجتماع تعني إزالة نظام عن طريق القوة وإحلال آخر مكانه" (أرون، ب ت، 81). وفي ذات السياق يعرف ترو تسكي الثورة بأنها "تدخل عنيف تقوم به الجماهير في المجال الذي تنقرر فيه مصائرهما" (ترو تسكي، 1971، 70).

لكن العنف الثوري يؤدي إلى منزلقات، لأن الحركة الثورية معرضة لأخطار إساءة استعمال العنف، وكل النتائج السلبية المترتبة على ذلك، إذا لم يكن لديها نظرية تعرف بواسطتها متى تستعمل العنف، وضد من، وبأي مقدار، وما هو الفرق بين العنف الثوري، والإرهاب، والا فإن الثورة ستجر نفسها إلى مستنقع تنعزل فيه عن الداخل، لأن استخدام العنف يترك جروحاً في النفس البشرية، ويولد انفعالات تستثير الكرامة والغريزة الطبيعية للدفاع عن النفس عندما يمارس ضده (حمادي، 1968، 104). وأن الاقتصار بالتعريف على العنف دون التغيير الجذري يدخل العنف العسكري الذي تقوم به أقلية للاستيلاء على السلطة في مفهوم الثورة، وكلنا الحاليين بجانبان الحقيقة، لذلك لا يمكننا الحديث عن الثورة إلا حين يحدث التغيير ويكون بمعنى بداية جديدة، والا حين يستخدم العنف لتكوين شكل مختلف للحكومة لتأليف كيان سياسي جديد، والا حين يهدف إلى التحرر من الاضطهاد وتكوين الحرية (أرندت، 2008، 47).

لذلك يجب أن يتم تعريف الثورة بالنظر إلى الوسيلة، والغاية، والأداة الناعمة، التي تقوم بها وهي الإنسان، فنرى تعريف الثورة بأنها عملية تقوم بها الجماهير بشكل عفوي، لتغيير النخب السياسية الحاكمة بالقوة، من أجل إحداث تغيير جذري في بنية المجتمع وقيمه، وأساسه، خلال فترة زمنية معينة.

مصطلح الثورة في الأحداث السورية

لقد استخدم هذا المصطلح من قبل الفئة الأشدّ عداءً للنظام، والتي قررت قيام قطيعة معه، وهي ترى في الثورة مقدمة وسيلة لاستلام السلطة، واستلام السلطة شرط ضروري للتغييرات الجذرية التي يجب تحقيقها في المجتمع، من خلال السلطة الجديدة التي تجسد مصلحة الجماهير، وتعمل لتحقيق أهدافها. لفظ الثورة من أكثر الألفاظ التي تثير (الجدل) بين فريقين يعلمان بأنهما لا يستطيعان إقناع بعضهما لبعض، لكن الجدل بالنسبة للثورة هو جزء من الثورة، وهو أساس الحرب الإعلامية بين الطرفين.

أما من آمن بفضيحة الثورة، فإنه يرى أن استخدام مصطلح الحالة الثورية، التي هي تعبير عن التناقضات الموجودة في الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، بل هي ذروة تفاقمها، فعندما يأتي عصر الثورة، فهو عصر التغيير على كافة الصعد، فهي تغيير شامل للمفاهيم، والنظريات، والقوانين، فالثورات مثل العواصف الراجعة، أمر لا يمكن تجنبه، وأمر مفيد في أغلب الأحوال، مثلما تقيد العاصفة الريف الملتهب حرارة (برنتون، ب ت، 6). ويرى أن ما يجمع الناس في ساحات الثورة، ما هو إلا للتجديد بين أطراف العقد الاجتماعي (الحاكم والشعب)، فالمجتمعون في الساحات وأحد أطراف العقد السياسي، يفاوضون الطرف الآخر من العقد وهو الحاكم، من أجل كتابة عهد جديد تزيل عنه ما شابه من استبداد السلطة، وهذا العهد الجديد هو الدستور، فالثورة تهدف إلى تصحيح أخطاء العقد الاجتماعي بين الحاكم والمحكوم، سواء أكانت أخطاء ممارسة، أم أخطاء في العقد، من خلال إرساء دستور ثوري جديد. لذلك بقي من أمن بهذا المصطلح على الأغلب وفيه له إنه عمل على القطع مع الماضي بكافة أشكاله السياسية.

الحركة الاحتجاجية

يخطئ من يعتقد بأن الحركات الاحتجاجية ظاهرة حديثة نسبياً، فيجعل من الحركات الاحتجاجية البريطانية في القرن الثامن عشر مهد لهذا النوع التحرك الاحتجاجي، لأن اختصار تاريخ الحركات الاحتجاجية على تاريخ أوروبا هو نوع من الغبن التاريخي، فهو يختزل تاريخ العالم، ومسيره الإنسانية بتاريخ أوروبا. نرى وبدون الخوض في جدل تاريخي ((ليس هذا موضعه)) بأن الحركة الاحتجاجية ولدت مع ظهور وانقسام المجتمع إلى طبقتين طبقة حكام وطبقة محكومين، فكل حركة تدمر أو احتجاج على تصرفات السلطة هو حركة احتجاجية. وأن كان الاحتجاج ضد السلطة مذموم منذ نشأة السلطة التي تستمد وجودها من حق ألهي للسلطة، إلا أنه مصطلح الحركات الاحتجاجية في العصر الحديث وعلى مستوى العالم اكتسب دلالة إيجابية، وبالتالي نجد بأن المشاركين والمراقبين، والمحليلين، حين يستحسنون حدث من أحداث العمل الجماعي الشعبي هذه الأيام فإنهم كثيراً ما يطلقون عليه "حركة احتجاجية"، سواء توفرت فيها المقومات الكاملة للحركة أو لم تتوفر (وهيه، 2011، 38).

حتى نستطيع أن نطلق على حدث ما حركة احتجاجية، علينا أن نعرف الحركة الاحتجاجية. أن التعاريف التي تناولت الحركات الاجتماعية، متعددة، ومتنوعة، وذلك بتنوع وتعدد الحركات الاجتماعية ومداها. فنظر هيربرت بلمر Herbert Bulmer إلى الهدف من الحركة الاحتجاجية، فعرّفها (وهيه، 2011، 38) "بأنها ذلك الجهد الرامي إلى تغيير طابع العلاقات الاجتماعية في مجتمع معين" وفي ذات الإطار وبالنظر إلى هدف وشكل الحركة يمكن تعريفها بأنها "الجهود المنظمة التي تبذلها مجموعة من المواطنين كممثلين عن قاعدة شعبية تفقد إلى التمثيل الرسمي، بهدف تغيير الأوضاع، أو السياسات، أو الهياكل القائمة، لتكون أكثر اقتراباً من القيم التي تؤمن بها الحركة" (وهيه، 2011، 41).

في حين نظر البعض إلى الأدوات المستخدمة للتعبير عن حالة الاحتجاج، وانطلق منها ليعرف الحركة الاحتجاجية "بأنها أشكال متنوعة من الاعتراض، تستخدم أدوات يبتكرها المحتجون، للتعبير عن الرضا، أو لمقاومة الضغوط الواقعة عليهم، أو الالتفات حولها، وهي أشكال منتشرة في كافة الفئات الاجتماعية، وخاصة الواقعة منها تحت الضغوط الاجتماعية والسياسية، وقد تتخذ أشكالاً هادئة، أو هبات غير منظمة" (أشتي، 2011، 152). نظر البعض الآخر إليها من حيث أنها حالة عابرة وسريعة للمجتمع، وغير ذات أثر، فعرّفها (أشتي، 2011، 152) "بأنها حركة مؤقتة زماناً ومكاناً لتجمع غير رسمي لفئات أو أفراد غير ذوي فعالية في الحياة السياسية، يلتفون حول دعوة مثارة بفعل حدث مؤثر، ومثير للتحدي، ويضغطون بأساليب غير مألوفة مدعين تمثيل الجدارة والوحدة". أما إذا صنفنا الحركات الاحتجاجية، ضمن مجموعات، أو أنواع، فهي تختلف معنا وفق المعيار الذي تصنف على أساسه الحركات الاحتجاجية، إلى عدة أنواع:

أ- معيار موضوع الاحتجاج أو مطالب الاحتجاج، فقد يكون المطلب سياسي، أو اقتصادي، ثقافي، أو اجتماعي.

ب- معيار حدود الاحتجاج، جغرافيته، فقد يكون وطنياً، أو محلياً، أو عالمياً

ت- معيار شرعية الاحتجاج، فقد يكون الاحتجاج منظوياً ضمن الأطر القانونية والدستورية، وقد يكون خارج عنها

ث - معيار طبيعة الاحتجاج، قد يكون الاحتجاج مألوفاً ضمن بيئته، كما قد يكون خارج عن المألوف في بيئته (أشتي، 2011، 152).

مصطلح الاحتجاج في الأحداث السورية

تعتبر الحركة الاحتجاجية من أكثر الأفعال السياسية الاجتماعية تشابهاً مع (الثورة)، فهي تقترب منها، وتتماهى معها، ولا سيما في الأيام الأولى للثورة، حيث تظهر كأنها استمرار لحركة احتجاجية سابقة، أو حركة احتجاجية مبتدأة، ولكن استمرارية الثورة، واتساعها مكاناً، وارتفاع مطلبها، وعمق تأثيرها، هو الذي يفرقها عن الحركة الاحتجاجية، وبعبارة أخرى فإن الثورة سلسلة متواصلة غير متقطعة من حركات احتجاجية أكثر اتساعاً وديمومة. لذلك لا غرابة أن ظهر هذا المصطلح بقوة في بداية الحدث السوري بين صفوف المعارضين للسلطة، كدليل على صحة الحراك الجماهيري، وإنها تطالب بمطالب محقة، ومتنوعة، ومتعددة، والسلطة لم تستطع الإجابة عليها. ولا سيما وأن الحركات الاحتجاجية ظاهرة عابرة للمجتمعات، فهي توجد في مختلف نظم الحكم سواء الديمقراطية، أو الغير ديمقراطية، ولكنها في نظام الحكم الديمقراطي تؤدي إلى تطوير النظام، وتحسين أدائه، وأحياناً تجديد نخبه، والنظام يتعامل معها من منظور سياسي. أما في نظم الحكم اللاديمقراطية كما في الحالة السورية، فأنها تركز وتعمق أزمات النظام، لأنه عادة ما يعجز عن الاستجابة لمطالب المحتجين السياسية، وقد يستجيب لجانب من المطالب الاجتماعية عن طريق تغييرات في بنية العلاقة بين النظام والمحتجين، ويعمل على التحايل عليها فهو يلبي جانباً، ويرفض جوانب كثيرة، بصورة لا تجعله في كل الأحوال قادراً على الاستفادة منها من أجل التطور الديمقراطي، والانفتاح السياسي، ويفقد القدرة أصلاً على التفاعل السياسي معها، ولهذا يفضل التعامل الأمني الصريح.

الحرب الأهلية

إذا كانت الحرب بشكلها العام تعني الصراع المسلح الذي ينشأ عن تناقض المصالح والأيدولوجيات للأطراف المتحاربة (مارويك، 1990، 48) يُشير مفهوم الحرب الأهلية (بالإنجليزية: Civil war) إلى ذلك النزاع الذي ينشأ بين أكثر من طرف داخل حدود أراضي الدولة نفسها، حيث تختلف أشكال هذه الحرب تبعاً لدوافعها، فهناك من يسعى فيها إلى الحصول على الاستقلال والحكم الذاتي، ويصنّف هذا النوع من الحروب تحت خانة الصراعات الثورية، وهناك من يهدف فيها إلى فرض الحكم والسيطرة على الحكومة المركزية لدولة معينة وتسمى الحروب الأهلية العرقية.

لم يتفق العلماء على تعريف جامع مانع للحرب الأهلية، فتباينت التعريفات بينهم، فهناك اتجاه يعرفها بأنها النزاعات ذات الطابع غير الدولي (الشلالة، 2011، 110). هذا التعريف واسع، يدخل جميع الصراعات داخل الدولة، ضمن مفهوم الحرب الأهلية، يدخل ضمن هذا التعريف العصيان والتمرد وحتى الانقلاب غير الأبيض، فهو توسع غير مبرر، ولا يدلنا على المفهوم بدقة. فيما يعرفها البعض بأنها "أعمال عدائية مسلحة بين مجموعتين كبيرتين نسبياً، أو أكثر في دولة واحدة، تمتلك كل منها تنظيمياً سياسياً، ويتنافس عادة على السلطة في الدولة، أو يكون أحد أطراف النزاع المسلح يرغب في الانفصال والآخر يرفض ذلك" (السعيد، 2010، 68). وهذا التعريف يضيق من مفهومها فهو يحدد شرط التنظيم السياسي وقد تنشأ الحرب الأهلية بسبب مفاهيم ما قبل الدولة، ويحدد أهدافها بهدفين في حين لها أهداف متعددة. وتعرف الحرب الأهلية لدى البعض "حرب عناصر القوات المسلحة الوطنية ذاتياً (بين بعضهم البعض)، بهدف السعي إلى تغيير نظام الحكم" (لوتوك، 1971، 46) وهذا تعريف يقترب من الانقلاب ويبتعد عن الحرب الأهلية. وقد عرفها الفقه الجزائي الذي يميل للدقة بقوله "بأنها صراع مسلح ضمن أراضي الدولة بصورة مستمرة لغاية ما، من قبل شعب الدولة ضد قسم آخر، أو ضد قوات الدولة عندما تكون مدعوة للدفاع عن أحد القسمين المتقاتلين، أو لإعادة الأمن

والنظام" (الاعظمي، 2000، 84). أما القوانين الدولية فقد ورد تعريف للحرب الأهلية في المادة الأولى من البروتوكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقيات جنيف "بوصفها نزاعاً مسلحاً داخلياً ويدور داخل الدولة بين القوات المسلحة للدولة وجماعات مسلحة إذا توافرت فيها أربعة شروط

أ-وجود قوة منظمة تحت قيادة مسؤولة

ب-تسيطر على جزء معين من إقليم الدولة

ج-تباشر من الناحية الواقعية سلطة على شعب هذا الإقليم

د-تملك الوسائل التي تمكنها من احترام الاتفاقيات المتعلقة بالحرب"

وهناك رأي يضع ثلاثة معايير للحرب الأهلية

- المعيار الأول: (نوع العنف) أن يكون صراع مسلحاً يتضمن حرباً تقليدية بين قوات مسلحة وعلى درجة عالية من التنظيم ولها قيادتها المعروفة التي تتحدث باسمها.
- المعيار الثاني: (هدف العنف) يجب أن يكون هدف المتحاربين السيطرة على السلطة، حتى توصف الحرب بالأهلية.
- المعيار الثالث: (نطاق العنف) يجب أن يشمل النزاع كامل إقليم الدولة أو أجزاء كبيرة منه (الموسوي، 2018، 23)

إن تطبيق المعيار الثاني يؤدي إلى استبعاد الكثير من الحروب الأهلية القائمة على أساس الانفصال أو الدين أو المذهب. ومن الجدير بالذكر إن البعض حتى لو وجدت شروط الحرب الأهلية ينفي عنها ذلك إذا شاركت عناصر أجنبية في الحرب، سواء كانت هذه العناصر أفراداً أو دولاً (الجبور، 2009، 132).

الحرب الأهلية واستخدامه في الأحداث السورية

بعد أن تعرفنا على المصطلح واختلاف الفقهاء فيه، نجد إن فئة من السوريين استخدمت مصطلح الحرب الأهلية على الأحداث الجارية في سورية، وهم الفئة التي اختارت طريق الحياد، وعدم المشاركة مع أي طرف، واستخدامها لهذا المصطلح يخدم حيادها. وهو يعني لديها صراع بين أبناء الوطن الواحد والقتل بينهم نتيجة خلاف على من يتولى السلطة.

لذلك هذه الفئة مرفوضة من طرفي الصراع، ورافضة لهما، فهي ترى إن من أوصل البلاد إلى حافة الهاوية إنما هو استبداد النظام وممارسته من جهة، ولجوء المعارضة إلى العنف والحرب من جهة أخرى. ربما يكون الدافع لهذه الفئة نفسي، في الدرجة الأولى، حتى تبرر وقوفها على الحياد، فالحرب الأهلية صفة مذمومة تدفع المرء للابتعاد عنها، فهي لفظ غير أخلاقي على مدى التاريخ، لأنه قاطع للصلات بين أبناء الوطن الواحد، واستعماله في علم السياسة للدم، وهو يقترب من مصطلح (فتنة) في الفقه السياسي الإسلامي²، والفتنة مطلوب شرعاً تجنبها، وحتى يتم الاجتناب، لابد من حصول التوصيف أولاً، التوصيف الخادم لذلك الفعل هو الحرب الأهلية.

الأزمة

مفهوم الأزمة من المفاهيم الواسعة الانتشار في المجتمع المعاصر، حيث أصبح يمس بشكل أو بآخر كل جوانب الحياة بدءاً من الأزمات التي تواجه الفرد، مروراً بالأزمات التي تمر بها الجماعات، والحكومات، والمؤسسات، وانتهاء بالأزمات الدولية. بل إن مصطلح الأزمة أصبح من المصطلحات المتداولة على جميع الأصعدة وفي مختلف المستويات الاجتماعية، وعالم الأزمات عالم حي ومتفاعل، عالم له أطواره، وله خصائصه، وأسبابه، تتأثر به الدولة، أو الحكومة، فينتشر به أصغر كائن موجود في المجتمع البشري (اليازجي، 2011، 377).

الأزمة لغة تعني الشدة والقطط، الجذب. الأزمة-السنة المجذبة-أزم عليهم العام والدهر-أشدت قحطه وقيل أشدت وقيل خيره (ابن منظور، ب ت، 282). أصابته سنة أزمته أزمأ أي استأصلته، والأزمة هي المضيق-ويطلق على كل طريق بين جبلين مازم (الرازي، 1967، 15). أما الأزمة اصطلاحاً في حالة طارئة أو حدث مفاجئ يخرج عن نطاق التحكم أو السيطرة يؤدي إلى الإخلال بوتيرة العمل المعتادة، أو توقفها، ويمثل تهديداً خطيراً ومباشراً على الجسم الذي وقعت عليه الأزمة، يتطلب تحركاً فورياً وسريعاً يحول دون تفاقم هذه الحالة وإضعاف إمكانياتها وحصرها في الحجم الذي وصلت إليه، وسلب قوة دفعها. وتعريف الأزمة بحالتها العامة هي حالة مفاجئة ناتجة من تغيير مفاجئ، تسبب به كارثة، أو حادثة، أو طارئ مفاجئ، يخلق حالة من التوتر والإحساس بالخطر، مما يهدد كيان الفرد، والمجتمع، والمنشأة، والدولة (الرويلي، 2011، 6). عرف الباحثون الأزمة بشكلها العام وربطها بالقرار الذي يعالجها بأنها: "حالة توتر ونقطة تحول تتطلب قراراً ينتج عنه مواقف جديدة سلبية كانت أو إيجابية تؤثر على مختلف الكيانات ذات العلاقة" (الشعلان، 2000، 26).

تتعدد نوع الأزمات تبعاً للقطاع الذي تقع به "إدارية-اجتماعية-اقتصادية-سياسية" وتبعاً لمجال وقوعها "دولية-داخلية" وتبعاً لمن يتأثر بها "فرد-جماعة". وإذا أردنا أن نعرف بعض من هذه الأزمات عن كثب، يمكن أن نتناول الأزمة الإدارية التي عرفها بعضهم (الجديلي، ب ت، 13) بأنها: "حالة غير عادية تخرج عن نطاق التحكم والسيطرة وتؤدي إلى توقف حركة العمل أو هبوطها إلى درجة غير معتادة، بحيث تهدد تحقيق الأهداف المطلوبة في الوقت المحدد". أما الأزمة من الناحية الاجتماعية فهي تعرف على أنها خلل وعدم توازن في عناصر النظام الاجتماعي في ظل حالات من التوتر والقلق والشعور بالعجز لدى الأفراد وعدم القدرة على إقامة علاقات إنسانية واجتماعية وظهور قيم ومعايير أخلاقية مغايرة للثقافة السائدة (موسوعة المجالي القومية المخصصة، ب ت، 737-740). فيما الأزمة الاقتصادية فهي اضطراب فجائي يطرأ على التوازن الاقتصادي، وينشأ عن اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك. وفي مصطلح السياسة تستخدم الأزمة بمفاهيم متعددة، فهناك أزمة وزارية، والأزمة الدولية أو الدبلوماسية. وما يهمنا هنا هي تلك الأزمات السياسية التي تقع في المجال الداخلي والتي تعرف بأنها "حدث مفاجئ يهدد حالة الأمن والمصلحة القومية وتتم مواجهته في ظروف ضيق الوقت وقلة الإمكانيات ويتربط على تفاقمه نتائج خطيرة" (Singer and Reube, 1978، 8-9) وعرفت سياسياً أيضاً على أنها "حالة طارئة ومفاجئة تنذر بخطر يهدد الدولة أو مؤسساتها مما يوجب

² - الفتنة: هي كل ما يبث في المجتمع ويؤثر في حياة أبنائه: أمناً ومعيشة وخلفاً وعقيدة

ضرورة التصدي والمواجهة بقرارات رشيدة وسريعة على الرغم من ضيق الوقت وقلة المعلومات أي في ظل أزمة في الوقت، وأزمة في المعلومات المتاحة" (خطاب، 2003، 8).

مصطلح الأزمة لدى السوريين

استخدم مصطلح (الأزمة السورية) من قبل مناصري السلطة الأقل حماساً ممن يستخدم مصطلح المؤامرة، في محاولة منهم لإظهار موضوعية في الطرح، والابتعاد عن نظرية المؤامرة وما تحمل من ديمagogية مبالغ فيها. ومع ذلك بقي مصطلح الأزمة عند مستخدميها من السوريين غامضاً، غير واضح الدلالة والحدود، مثل بقية المصطلحات التي استخدمت أبان الحدث السوري، ولكن نستطيع تلمس الأهداف من وراء استخدامه. حيث رُمى إلى أن الحدث السوري مؤقت لأنه عابر زماناً ومكاناً، وطالما كان مؤقتاً تستطيع السلطة أن تتجاوزه في سياقها الطبيعي. فالأزمة يمر بها الأفراد، وتمر بها الدول الديمقراطية، والدكتاتورية على السواء، فنحن أمام حدث طبيعي وليس استثنائي.

المؤامرة

صحيح أن مفهوم «المؤامرة» conspiracy لم يحظ بتأصيل نظري كاف في حقل النظرية السياسية والعلوم السياسية عامة؛ بيد أنه ظل الغائب «الحاضر» في الوعي والمدرجات الذهنية Cognitive map لدى كافة الجماعات والنخب السياسية والفكرية. مصطلح نظرية المؤامرة بالأصل مصطلح أوروبي، عرف في زمن تصاعدت فيه الدسائس والفتن، واختلطت الوقائع بالفرضيات النظرية أو المنطقية، وكانت النتيجة إن مثقفين وساسة انخرطوا في تفسير الأحداث الكبرى على أساس إنها مخطط لها سلفاً³ من قبل قوى سرية كبرى، لتأخذ لوناً تأمرياً بغض النظر عن شكله ومضمونه (الهازيمة، 2009، 2).

المؤامرة لغة ترجع إلى أصل الفعل (أمر) ومنه (اتمر) ويعني المطاوع في أمره. ويقال فأتمر القوم يعني تشاوروا وأمر بعضهم بعضاً، ومن أصل الفعل كلمة (تأمر) وتعني تشاوروا في إيداعه، ومنه (المؤامرة) وتعني الإيقاع بالآخرين عن تشاور من أجل إيداعهم (معجم اللغة العربية، ب ت، ص 26). أما اصطلاحاً فقد ورد مصطلح (نظرية المؤامرة) لأول مرة في مقالة اقتصادية عام 1920م ولكن جرى تداوله في العام 1960م، وتمت بعد ذلك إضافته إلى قاموس أكسفورد عام 1997م وقد تعددت التعريفات التي تناولتها، ولكنها نظرية تدعو إلى الاعتقاد بأن هناك قوى شريرة خفية وقوية، تتحكم سراً بمجرى وأحداث وتاريخ العالم. فعرّفها المعجم الفلسفي (بأنها تركيب عقلي مؤلف من تصورات منسقة يراد منه الإيقاع بالآخرين وإيداعهم بغية تحقيق مصلحة (صليباً، 1982، 478). يميل البعض إلى أن المؤامرة هي إنتاج محلي سلطوي فيراها "أداة أو وسيلة غير علنية – وغالباً غير المشروعة وغير أخلاقية – تستخدمها الدولة أو بعض أجهزتها من أجل بلوغ أهدافها وتحقيق بعض مصالحها الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية". تتفق مع التعريف الذي يراها وسيلة لتبرير العجز الذي يمر به الفرد أو السلطة من قبلهم لأفئدة الآخرين بأن ما يواجهون من أمور لا طاقة لهم بها وفي هذا الإطار عرفها البعض بأنها "التبرير الذي يقوم به شخص أو المؤسسة أو النظام عندما يعجز عن جلب منفعة أو درء ضرر" (الهازيمة، 2009، 3).

إذا كانت السياسة فن إدارة الدولة ومزاولة السلطة لتحقيق مصالح المجتمع (بدوي، 1989، 113)، وإذا كان هدف السياسة الأول تحقيق مصالح الجماعة التي تقودها سواء على الصعيد المحلي أو الدولي، وفي سبيل ذلك تسلك سبيلين: الأول طريق السلم القائم على الاتفاقيات والطرق الدبلوماسية الاعتيادية. والثاني طريق الحرب والخداع والمناورات والمؤامرات. لذلك فإن القول بأن السياسة لا تعرف الصراع والتأمر قول غير واقعي ولا منطقي، ولا سيما في هذا العصر الذي فارق فيه الأخلاق السياسة علناً وبلا مواربة. وما دامت السياسة تقوم على قاعدة الغاية تبرر الوسيلة فإنه من الممكن جداً أن تكون الغاية تأمر على الخارج لتحقيق مصلحة ما، أو اختلاق مؤامرة على الداخل لتسكين وتهدئة الناس عند عدم تحقيق مصالحها. إذاً المؤامرة تحتمل الوجهان لجهة صحتها فهي إما أن تكون واقع وحقيقة أو وهم واختلاق، لكن يبقى الرجال الماسكين بسلطة هم الأقدر والأكثر معرفة بحقيقتها.

مصطلح المؤامرة في الحدث السوري

يمكن إقناع العامة ببساطة من خلال نظريات المؤامرة، لذا فجّل القوى السياسية بتنوع أيدولوجياتها تستخدمها وفق رؤيتها المودلجة، فهي لا تستدعي تفكيراً معيناً أو بحثاً لاستيعابها، كما أنها مختزلة جداً ومسكوكة بسهل التعبير عنها. لذلك لم تتوقف الحكومات المستبدّة في السابق عن تثبيت نظرية المؤامرة في عقول الشعوب لكي ترضخ للحاكم وتسكت عن أي ظلم وتتوقف عن أي محاولة للتغيير خوفاً من المستقبل المجهول الذي حاكه الوحش الخفي، عدا عن استعمالها لتبرير أفعال الحكومات في شتى النواحي. لقد استخدم المصطلح في الأحداث السورية من قبل الفئة الأشدّ تأييداً للسلطة، وهو يعني لديهم إن ما حدث في سورية هو إنتاج دول خارجية على رأسها أمريكا وإسرائيل وبمساعدة دول الخليج وتركيا بالتعاون مع مواطنين سوريين يدفع لهم مبالغ مالية لزعزعة الاستقرار وإسقاط نظام الحكم في سورية. تبدو نظرية المؤامرة كوحدة مترابطة تجيب عن كل الأسئلة دفعة واحدة، وتخترن داخلها كل الجزئيات المطلوبة من دون استثناء بما في ذلك دوافع "المتأمرين، فهي تستهدف دوائر المجتمع الثلاث (السلطة-المعارضة-المحايدين). من خلال نظرية المؤامرة يعمل على براءة السلطة من مسؤولية التقصير في تلبية حاجات المواطنين الأساسية، وإخفاء عجزها وفشلها في مواجهة الأحداث والتهرب من المسؤولية المترتبة على الأخطاء. تعمل المؤامرة على تحميل المسؤولية على الطرف الآخر المناوئ للسلطة بتعاونه مع دول معادية لسورية، وهو لا يعمل ضمن مشاريع داخلية إنما هو يعمل على أجندة خارجية، وبالتالي تم تحويل الصفة من معارض داخلي لعمل خارجي. ووجود عدو خارجي يدعو للالتفاف الجماهير المحايدة حول السلطة لمنع الآخرين من الإطاحة به، بذريعة حماية الدولة من عدو خارجي يريد الشر بها.

المنهجية

من أجل دراسة دور العوامل الديمغرافية في تشكيل الموقف السياسي من الحدث السوري. اخترنا دراسة فئة الشباب الجامعي السوري. باعتبار أن الشباب كان لهم دور فعال في صنع الحدث في سوريا. من جهة، ومن جهة أخرى فإن الشباب الجامعي يشكلون الفئة التي يعول عليها في المستقبل

³ - أثناء الحرب الأهلية القذرة في أمريكا اللاتينية، وفي الفترة القريبة من اغتيال رئيس التشيلي سلفادور الليندي، انتشرت فكرة بين سكان الشاطئ أن سفن الأسطول البحري الأمريكي تنزل جنوداً على شواطئ تشيلي الغربية لهم سيقان دجاج وعرف أحمر على الرأس. هذا الميل الشعبي يتضمّن تكثيف الدور الأمريكي في الحرب، وتحمله رموز ثقافية محلية.

في صنع القرار السياسي أو التأثير عليه بشكل مباشر أو غير مباشر. ومن جهة ثالثة فإن فئة الشباب الجامعي تمتلك درجة مرضية من التعليم والوعي السياسي. بحيث يعكسون في تقييماتهم ادراكا واعيا لاستخدام المصطلح السياسي.

ونظرا لصعوبة التواصل مع كافة المناطق الجغرافية التي يتواجد عليها الشباب السوري، ارتأينا دراسة طلبة جامعة ماردين لأنهم يحققون حدا أدنى من التنوع المناطقي والتنوع العمري والتنوع في الاختصاصات العلمية. مع ادراكنا أن هذه العينة قد تكون منحازة لمزاج المعارضة بدرجة معينة. لكن صعوبات التواصل مع الفئات الأخرى القريبة من السلطة أجبرتنا أن نقبل تحيز العينة مع الإشارة إلى ذلك في النتائج. يبلغ عدد الطلبة السوريين في جامعة ماردين، والذين يشكلون مجتمع الدراسة، حوالي 900 طالب وطالبة، موزعين بين كليات الاقتصاد والآداب والالهييات والهندسة والدراسات العليا. قمنا بتوزيع الاستمارة على عينة عشوائية من الطلبة، وبلغ من قبل أن يملأ الاستمارة واعادتها 217 طالب وطالبة. وكانت الاستمارات المقبولة 212 استمارة. وسوف نقوم بتحليل البيانات باستخدام اختبارات مقارنة المتوسطات مثل اختبار التباين من اتجاه واحد و t لعينتين مستقلتين.

من أجل قياس الموقف السياسي قمنا بتصميم استمارة تتضمن أسئلة ديمغرافية في قسمها الأول، وفي القسم الثاني وضعنا سؤالا واحدا يخص توصيف الأحداث في سوريا. وباعتبار أن المصطلح السياسي المستخدم في وصف حدث سياسي كثيرا ما يحمل دلالة حكم وموقف ما من مستخدمه تجاه هذه الحدث وتقييمه بين السلبي والإيجابي، اخترنا أكثر المصطلحات تداولاً من قبل السوريين في وصف ما يحدث سورية، والتي تحمل دلالات الانحياز إلى هذا الطرف أو ذاك. لذلك طرحنا سؤالا مفاده: بما تصف الأحداث الجارية في سورية منذ عام 2011، ووضعنا خمسة خيارات للإجابة عليه. بحيث يتم التعبير عن متغير الموقف السياسي بالتدرج وبما يتراوح بين الموقف المؤيد للسلطة والموقف المحايد والموقف المعارض. والخيارات الخمسة متدرجة من موقف المعارضة وصولاً إلى موقف التأييد كما يلي: ثورة، احتجاج، حرب أهلية، أزمة، مؤامرة. واعطيت قيمة متدرجة للإجابة: 5 للثورة و4 للاحتجاج و3 للحرب الأهلية و2 للأزمة و1 للمؤامرة. بحيث أن القيمة 5 تشير إلى أقصى موقف معارض وقيمة 1 تشير إلى أقصى موقف مؤيد للسلطة وتدرج بقية القيم ما بين هذين الموقفين. أي أن ارتفاع قيمة متغير الإجابة من 1 باتجاه 5 يعني تصاعد الموقف نحو الموقف المعارض. أخذنا في الاعتبار الخصائص الديمغرافية التي يمكن أن يتنوع بموجبها الطلبة، وكانت خصائص: العمر والجنس والحالة المالية والانتماء الحضري والمحافظة والانتماء القومي. أما الخصائص الأخرى، مثل التعليم، فإنه وجد أن الطلبة كلهم يحملون نفس السوية وليس هناك جدوى من السؤال عنها.

النتائج

الجدول رقم 1/ بين الخصائص الديمغرافية للعينة.

الجدول 1 الخصائص الديمغرافية للعينة.

العمر					
	أقل من 20	20-25	26-30	31-35	أكثر من 35
العدد	17	111	48	26	10
النسبة %	8	52.4	22.6	15.3	4.7
المحافظة	دمشق	حلب	حمص	حماء	اللاذقية
	العدد	13	60	19	7
	النسبة %	6.1	28.3	9	3.3
	طرطوس	ادلب	ريف دمشق	درعا	السويداء
	العدد	2	17	4	3
	النسبة %	0.9	8	1.9	1.4
	القفيطرة	الرقعة	دير الزور	الحسكة	
	العدد	1	12	18	52
	النسبة %	0.5	5.7	8.5	24.5
التوزيع الحضري	ريف	مدينة			
	العدد	87	125		
	النسبة %	41	59		
الجنس	ذكر	انثى			
	العدد	159	53		
	النسبة %	75	25		
القومية	عربي	كردي	تركمان	غير ذلك	
	العدد	162	42	5	3
	النسبة %	76.4	19.8	2.4	1.4
الوضع المالي	فقير	متوسط	ميسور		
	العدد	34	135	43	
	النسبة %	16.0	63.7	20.3	
الدين	مسلم	يزيدي	غير ذلك		
	العدد	206	3		
	النسبة %	97.2	1.4		

من خلال الجدول نجد أن الفئة العمرية 20-25 تمثل 52.4% من العينة وهذا هو عمر الدراسة الجامعية، وهناك نسبة 22.6% من فئة 26-30، و15.3% لفئة 31-35، وهذا ناتج عن الظروف الخاصة التي يمر بها السوريين واضطرابهم لتأجيل دراستهم سواء بسبب الظروف الهجرة والحرب أو بسبب الظروف الاقتصادية وفرص التعليم. وبالنسبة للتوزيع حسب المحافظات، رغم أن محافظتي حلب والحسكة تمثلان النثل الأكبر بنسبة 28.3% و24.5% على التوالي أي حوالي نصف العينة، وهو أمر طبيعي باعتبار أن المحافظتين على الحدود التركية، لكن العينة تمثل كافة المحافظات السورية باستثناء السويداء، وذلك عائد لخصوصية المحافظة في سياق الحدث السوري. وبالنسبة للتوزيع الحضري فإن هناك غالبية للمقيمين في المدن، وهذا طبيعي باعتبار أن في سوريا غالبية لسكان المدن. يغلب الذكور على العينة بنسبة 75%، وهذا ناتج عن قنوم الطلبة السوريين إلى ماردن من محافظات تركية متنوعة وبعيدة. وهذا عادة ما يعرقل التحاق الإناث بالتعليم. وبالنسبة للتركيب القومي فإن الغالبية من العرب يليهم الكرد فالتركمان. وهو أمر طبيعي في سياق التركيب القومي السوري. فيما يتعلق بالوضع المالي فإن الفئة المتوسطة ماليا هي الغالبة، وهذا متوقع باعتبار أن الفقراء في سياق ظروف اللجوء قد لا يلحقون إبنائهم بالتعليم العالي. وكانت نسبة المسلمين السنة هي 97.2% وهذا ربما يكون عائدا لعدم تفضيل الفئات غير السنية لتركيا كوجه لجوء.

من أجل إظهار الاتجاهات العامة للموقف السياسي في علاقته مع المتغيرات الديمغرافية، فإن الجدول رقم 2/ يورد الوسط الحسابي لمتغير الموقف السياسي.

الجدول رقم 2/ متوسط تقييم الموقف السياسي

العمر	أقل من 20	20-25	26-30	31-35	أكثر من 35
المتوسط	4.2353	3.7928	4.2083	4.7308	4.6
المتوسط	3.6923	4.0667	4.5263	3.8571	4.5
المتوسط	5	4.7059	5	5	**
المتوسط	5	3.8333	4.1667	3.6538	
المتوسط	4.046	4.096			
المتوسط	3.7547	4.1824			
المتوسط	4.3704	2.9048	4.4	4	
المتوسط	3.8529	4.1111	4.1395		
المتوسط	4.0777	3.6667	4.3333		

الملاحظة الأولى التي يجب الإشارة لها هي أن الوسط الحسابي العام لمتغير الموقف السياسي هو /4.0755/، أي أنه قريب جدا من الموقف الصافي للمعارضة الذي يبلغ /5/. وهذا طبيعي وقد اشرنا له سابقا باعتباره ناتجا عن تحيز العينة للفئات المعارضة. من حيث العمر تبدو الفئات التي تجاوزت الثلاثين أميل للثورة بالمقارنة مع الفئات التي تقل عن الثلاثين، والفئة الأقل ميلا للثورة هي الفئة الأساسية في العمر الجامعي أي 20-25. إن الفئة التي تتجاوز الثلاثين هي الفئة التي كانت ناشطة وفاعلة في بداية الحدث السوري. وعاشت وخبرت فترة من عمرها في ظل السلطة وعايشت الأسباب التي دفعت للحدث السوري. لذلك من الطبيعي أن تحمل موقفا أكثر تشددا تجاه النظام. أما الفئة الأصغر 20-25 فإنها كانت في مرحلة الطفولة عندما بدأت الأحداث في سوريا ولم تساهم في النشاط السياسي ولم تعي سلبات السلطة وممارساتها، في حين أنها وعت سلبات وممارسات من قام بالتمرد. ومن حيث المحافظة تأتي طرطوس وريف دمشق والقنيطرة ودرعا في القمة بوسطي 5 باتجاه المعارضة يليها ادلب فحمص واللاذقية ومن ثم دير الزور وحلب والرقعة وفي نهاية القائمة هناك دمشق والحسكة. تشير هنا أنه نظرا لقلّة عدد القادمين من المحافظات التي حصلت على القمة طرطوس 2 ودرعا 3، فإن دلالة الرقم هنا ضعيفة. أما بالنسبة للحسكة ودمشق وكونها في أسفل القائمة فهو أمر طبيعي بسبب التركيبة الخاصة للحسكة وميل دمشق للاستقرار. وبالمقارنة بين الريف والمدينة لا يبدو سوى فارق لا يذكر لصالح ميل المدينة باتجاه المعارضة أكثر. ومن حيث الجنس يبدو الرجال اقرب للمزاج المعارض. ويمكن أن نعزو ذلك إلى إجماع المرأة سابقا عن العمل السياسي وكذلك التحولات العنيفة للحدث السوري التي غالبا ما تنفر النساء. وفيما يتعلق بالقومية يبدو التركمان الاقرب للمزاج المعارض يليهم العرب فالقوائم الأخرى والكرد بعيدين عن المزاج المعارض. وهو أمر متوقع في سياق الميول القومية والحدث السوري. يبدو أن تحسن الوضع المالي يؤدي للقرب من المزاج المعارض كما هو واضح من ارتفاع الوسطي مع الارتفاع من الفئة الفقيرة فالمتوسطة فالميسورة. وربما كان هذا متوافقا مع فكرة أن الحدث السوري ليس مجرد احتجاج على الأوضاع المعيشية. بالنسبة للدين يبدو أن الفئة التي لم تصنف نفسها دينيا هي الاقرب للمزاج المعارض يليها المسلمون ومن ثم اليزيديين. وربما كان النفور اليزيدي ناتجا عن تطبع الحدث بالطابع الاسلامي.

من أجل تحديد مدى أهمية كل من العمر والمحافظة والوضع المادي والانتماء الديني والانتماء القومي في تحديد الموقف من الحدث السوري ودفعه بالاتجاه المعارض أو المؤيد، قمنا بإجراء اختبار التباين باتجاه واحد one way ANOVA. ويتم استخدام هذا الاختبار لتحديد ما إذا كانت هناك أي فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات ثلاثة أو أكثر من المجموعات المستقلة. يقارن الاختبار بين المتوسطات في المجموعات التي نحن مهتمون بها ويحدد ما إذا كانت أي من تلك المتوسطات تختلف اختلافاً هاماً من الناحية الإحصائية عن بعضها البعض. كانت نتائج الاختبار كما هي واردة في الجدول/3/.

جدول رقم 3/ اختبار التباين من اتجاه واحد ANOVA

العامل	معامل F	قيمة P
العمر	2.932	*0.022
المحافظة	1.283	0.231
الدين	0.264	0.849
القومية	2.932	*0.022
الوضع	0.475	0.622

* معنوي عند مستوى الدلالة 0.05

كما هو واضح من الجدول فإن لكل من عامل العمر والقومية دور ذو معنوية إحصائية عند مستوى 0.05 باعتبار أن قيمة P في كلا الحالتين أقل من 0.05. أي أن الدراسة تثبت أن تغيرات الموقف السياسي يمكن تفسيرها بمستويات العمر واختلافات الانتماء القومي. بينما لم يظهر أي دور معنوي لكل من المحافظة والدين والوضع المادي.

ومن أجل تعميق التحليل أكثر أجرينا تحليل توكي the Tukey's HSD للعاملين الذين ثبتت أهمية دورهما في التحليل السابق. وتحليل توكي The Tukey's HSD هو اختبار ما بعد الاختبار، وهذا يعني أنه يتم إجراؤه بعد اختبار التباين (ANOVA). الغرض من اختبار Tukey's HSD هو تحديد أي من المجموعات في العينة تختلف عن بعضها بشكل ذو دلالة إحصائية. وهذا ما لا يتحقق في اختبار التباين الذي يبين ما إذا كانت المجموعات في العينة تختلف، ولا يبين أي المجموعات تختلف. ونتائج تحليل توكي للعمر واردة في الجدول رقم 4/، بينما تحليل توكي للقومية واردة في الجدول رقم 5/.

جدول رقم 4/ تحليل توكي لعامل العمر

مجموعة المرجع	مجموعة الهدف	متوسط (متوسط المرجع - متوسط الهدف)	قيمة P
أقل من 20 سنة	25-20	0.44250	0.759
أقل من 20 سنة	30-26	0.02696	1.000
أقل من 20 سنة	35-31	-0.49548	0.802
أقل من 20 سنة	أكثر من 35	-0.36471	0.969
25-20	30-26	-0.41554	0.449
25-20	35-31	*-0.93798	0.025
25-20	أكثر من 35	-0.80721	0.432
30-26	35-31	-0.52244	0.565
30-26	أكثر من 35	-0.39167	0.934
35-31	أكثر من 35	0.13077	0.999

* معنوي عند مستوى الدلالة 0.05

يبدو من الجدول 4/ أن الفئة الأقرب إلى الموقف المعارض هي الفئة العمرية 35-31 وهناك فروق ذات دلالة معنوية بينها وبين الفئة الثانية أي فئة 25-20 حيث أن الوسط الحسابي للتقييم يتراجع بالانتقال من الأولى إلى الثانية بمقدار 0.9379 تقريباً. وهو يؤكد ما أشرنا له سابقاً عن دور كل فئة عمرية ومعايشتها للنظام.

الجدول رقم 5/ تحليل توكي لعامل القومية

مجموعة المرجع	مجموعة الهدف	متوسط (متوسط المرجع - متوسط الهدف)	قيمة P
العربية	الكردية	1.46561**	0.000
العربية	التركمانية	-0.02963	1.000
العربية	غير ذلك	0.37037	0.965
الكردية	التركمانية	-1.49524	0.091
الكردية	غير ذلك	-1.09524	0.525
التركمانية	غير ذلك	0.4000	0.977

** معنوي عند مستوى الدلالة 0.01

يتضح من الجدول 5/ وجود فرق معنوي عند مستوى الدلالة الاحصائية 0.01 بين موقف العرب والكرد من الثورة. حيث ينخفض وسيطا بمقدار 1.46561 عند الانتقال من المجموعة العربية إلى المجموعة الكردية، أي أن العرب أميل للمعارضة من الكرد. لكن الأكثر ميلا باتجاه المعارضة هم التركمان لكن بفروق ليست دالة احصائية. ويمكن أن نعزي هذه الفروقات إلى عوامل تتعلق بالخصوصية السياسية للكرد، ومن جهة أخرى عدم استيعاب الخطاب السياسي المعارض لتلك الخصوصية بشكل مناسب.

باعتبار أن تصنيف العينة حسب الانتماء الحضري والجنس ثنائي، فقد أجرينا اختبار t للعينات المستقلة. وهو اختبار يقارن بين متوسطات مجموعتين مستقلتين لتحديد ما إذا كان هناك دليل إحصائي على اختلاف دال بين المجموعتين. ونتائج هذا الاختبار واردة في الجدول رقم 6/.

الجدول رقم 6/ اختبار t لعينتين مستقلتين

الموقف حسب الانتماء الحضري	افتراض تساوي تباينات المجموعات	احصائية t	قيمة P
الموقف حسب الجنس	افتراض عدم تساوي تباينات المجموعات	-0.243	0.809
	افتراض تساوي تباينات المجموعات	-0.245	0.807
الموقف حسب الجنس	افتراض عدم تساوي تباينات المجموعات	-1.725	0.088
	افتراض تساوي تباينات المجموعات	-1.860	0.064

وكما هو واضح من الجدول رقم 6/ فإن عاملي الانتماء الحضري والجنس لا يلعبان أي دور ذو معنوية احصائية في تغييرات الموقف السياسي للشباب السوري، باعتبار أن قيمة P في جميع الحالات هي أكبر من 0.05.

النتائج والتوصيات

من خلال دراستنا لعينة عشوائية من طلاب جامعة ماردين وأجرنا الاختبارات الاحصائية على البيانات التي تم جمعها توصلنا إلى النتائج التالية:

- 1- هناك علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 5% بين الموقف السياسي والعمر، حيث يرتفع المزاج المعارض مع زيادة العمر.
- 2- هناك علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 1% بين الموقف السياسي والقومية، حيث العرب أميل للمزاج المعارض بالمقارنة مع الكرد.
- 3- ليس هناك أي تأثير للعوامل الديمغرافية الأخرى على تكوين الموقف السياسي.

تتفق هذه النتائج جزئياً مع دراسة (Fleishman, 1986) بمعنى وجود دور معنوي لعامل العمر والقومية (الاثنية) لكن اتجاه التأثير والعلاقة عكسي تماماً. حيث أن دراستنا أشارت للموقف (المحافظ) نسبياً أي الابعاد عن مزاج المعارضة التغيير. للقومية الكردية وللشباب من السن الأصغر بينما دراسة (Fleishman, 1986) أشارت لاتجاه عكسي تماماً في العلاقة من حيث ميل السود والشباب للموقف الليبرالي. وينطبق الأمر كذلك على دراسة (Teerakapibal, 2017) التي أكدت أيضاً على أهمية عامل العمر وميل الشباب للموقف الليبرالي. بينما تشير هذه الدراسة للموقف (المحافظ) للعمر الأصغر. كذلك هناك تقاطع مع دراسة (Awosusi and Fasanmi, 2011) من حيث تأكيد دور العمر في الموقف السياسي. نعتقد أن الاختلاف الجزئي مع الدراسات السابقة ناتج عن عدة عوامل هي: سياق إجراء الدراسة من حيث إجراءاتها في دول متقدمة أو متخلفة وبتركيبات ثقافية سياسية متنوعة. كذلك طبيعة الحدث السوري من حيث كونه حدث استثنائي عنيف متعدد الأبعاد وفرضه لانقسامات سياسية قد تعجز عنها التصنيفات التقليدية. يضاف إلى ذلك خصوصية العينة التي درسناها من حيث كونها عينة شباب جامعيين في المهجر ومعايشتهم للحدث السوري والهجرة بزوايا متعددة. وبالمقارنة مع دراسة (Andrews, 1998) التي أشارت إلى أهمية عامل التعليم فقط، فإن هذه الدراسة

تختلف عنها في أنها أشارت لأهمية عوامل أخرى غير التعليم من جهة, ومن جهة أخرى ونظرا لخصوصية العينة لم تستطع اخذ عامل التعليم في الاعتبار.

واستنادا إلى هذه النتائج يمكن أن نقترح التوصيات التالية:

- 1- بالنسبة للبحث العلمي فإننا نقترح التوسع في الدراسات القادمة على ثلاث محاور: الأول هو دراسة عوامل ديمغرافية أخرى لم تدرس بشكل كاف في هذه الدراسة مثل الدين, والثاني هو استخدام عينات ذات تنوع أكبر وحجم أكبر بحيث تشمل فئات عمرية غير الشباب وكذلك فئات تسكن في مناطق تقع تحت سيطرة السلطة السورية. والثالث هو ادخال العوامل غير الديمغرافية في دراسة تكون الموقف السياسي.
- 2- بالنسبة للمهتمين بالرأي العام وصانعي القرار السياسي والناشطين السياسيين فإننا نقترح زيادة الاهتمام بمراعاة الخصوصيات العمرية والقومية في صياغة خطابهم السياسي.

المراجع

باللغة العربية

1. ابن منظور, (ب ت), لسان العرب. دار صادر, بيروت.
2. ابو حرب, محمد خير (ب ت), المعجم المدرسي, لسان العرب, المجلد الثاني.
3. الأعظمي, سيد الإبراهيم, (2000), موسوعة الجرائم الماسة بأمن الدولة الداخلي. دائرة الشؤون الثقافية العامة, بغداد.
4. الجبور, محمود عودة, (2009), الجرائم الواقعة على أمن الدولة وجرائم الإرهاب في القانون الأردني والقوانين العربية. دار الثقافة للنشر والتوزيع, عمان.
5. الجديلي, ربحي عبد القادر, (ب ت), إدارة الأزمات (إطار نظري). رسالة ماجستير, أكاديمية نايف للعلوم الأمنية.
6. السعيد, أحمد عطية الله, (2010), المعجم السياسي الحديث. شركة بهجة المعرفة, بيروت.
7. أشتي, فارس, (2011), الجذور التاريخية للحركات الاحتجاجية في الوطن العربي. في عمر الشوبكي (محرر), الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي, مركز الدراسات الوحدة العربية, الطبعة الاولى.
8. الشعلان, فهد أحمد, (2000), إدارة الأزمات: الأسس, المراحل, الآليات. أكاديمية نايف العربية الأمنية, الرياض.
9. الشالدة, محمد فرهاد, (2011), لقانون الدولي الإنساني. منشأة المعارف الإسكندرية.
10. الصحاح في اللغة والعلوم
11. الرازي, محمد ابن بكر, (1967), مختار الصحاح. دار الكتاب العربي, بيروت.
12. الرضا, هاني سعيد, (1988), شرعية الثورة في الحقوق الطبيعية. اطروحة دكتوراه في الجامعة اللبنانية.
13. الرويلي, علي بن بهلول, (2011), الأزمات: تعريفها, أبعادها, أسبابها. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية, المنحة العلمية الخاصة بإدارة الأزمات.
14. المعجم الوسيط, ج 1.
15. الموسوي, عودة يوسف سليمان, (2018), جريمة استهداف إثارة الحرب الأهلية عبر وسائل الإعلام. المركز العربي للنشر والتوزيع, القاهرة, الطبعة الأولى.
16. الهزامة, محمد عوض, (2009), المؤامرة بين النظرية والتطبيق (الوطن العربي نموذجاً). دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية, المجلد 36, العدد 1, ص 2.
17. اليازجي, صبحي رشيد, (2011), إدارة الأزمات من وحي القرآن الكريم: دراسة موضوعية, مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإسلامية), المجلد التاسع عشر, العدد الثاني, ص 321-377.
18. ارندت, حنة, (2008), في الثورة. ترجمة عطا عبد الوهاب, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, الطبعة الاولى.
19. ارون, ريمون, (ب ت), أفئون المتقنين. المكتبة الاهلية, الطبعة الاولى.
20. برنتون, كزوين, (ب ت), دراسة تحليلية للثورات. ترجمة عبد العزيز فهمي, مراجعة الدكتور محمد أنيس, الدار المصرية للتأليف والترجمة.
21. بدوي, أحمد زكي, (1989), معجم المصطلحات السياسية والدولية. دار الكتاب اللبناني للنشر.
22. تروتسكي, ليون, (1971), تاريخ الثورة الروسية. ترجمة أكرم الديري والهيثم الأيوبي, المؤسسة العربية للدراسات والنشر, طبعة اولى.
23. حمادي, سعدون, (1968), اراء حول قضايا الثورة العربية, دار الطليعة, بيروت, الطبعة الاولى.
24. خطاب, عبد العزيز عبد المنعم, (2003), إدارة الأزمات الأمنية. القاهرة.
25. ديكوفيل, اندريه د, (ب ت), سيبيولوجيا الثورات. ترجمة الدكتور خليل الجسر, منشورات العربية.
26. صليبيا, جميل, (1982), المعجم الفلسفي, ج 2, دار الكتب اللبنانية.
27. لوتواك, ادور, (1971), الانقلاب. ترجمة مأمون سيد, دار النقاش, الطبعة الاولى.
28. مارويك, أرثر, (1990), الحرب والتحول الاجتماعي في القرن العشرين. ترجمة سمير عبد الرحيم الجليبي, دار المأمون, بغداد.
29. ماكيفر, روبرت, (1966), تكوين الدولة. ترجمة الدكتور حسن صعب, دار العلم للملايين, بيروت.
30. موسوعة المجالي القومية المخصصة, (2001), مواجهة الأزمة الأخلاقية والسلوكية. المجلد 27.

31. ووديس، جاك، (1978)، *نظرات حديثة حول الثورة*. ترجمة محمد مستجير مصطفى، دار الفارابي، الجزء الاول.
- وهبه، ربيع، (2011)، *الحركات الاجتماعية تجارب ورؤى*. في عمر الشوبكي (محرر)، *الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي*، مركز الدراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى .

Reference

1. AJZEN, I. and FISHBIN, M. (1980) *Understanding Attitudes and Predicting Social Behaviour* (Englewood Cliffs, NJ, Prentice-Hall).
2. AJZEN, I. and FISHBIN, M. (1977), Attitude-Behavior Relations: A Theoretical Analysis and Review of Empirical Research, *Psychological Bulletin*, 84(5), pp. 888-918, DOI: 10.1037/0033-2909.84.5.888
3. ANDREWS, A. B. (1998), An Exploratory Study of Political Attitudes and Acts among Child and Family Services Workers, *Children and Youth Services Review*, 20(5), pp. 435-461
4. AWOSUSI, O. O. and FASANMI, S. S., (2011), Do or Die Politics: Psycho-Demographic Influence on Attitude towards Election Rigging in Ekiti State, Nigeria, *Procedia Social and Behavioral Sciences*, 15, pp. 3895–3901
5. FLEISHMAN, J. A., (1986) , Types of Political Attitude Structure: Results of a Cluster Analysis , *The Public Opinion Quarterly*, 50 (3), pp. 371-386
6. MILLER, W.E. and SHANKS J. M., (1996), *the New American Voter*. Cambridge, Massachusetts, Harvard University Press.
7. SINGER, L.W. and REUBEN, J (1987), *A crisis Management system, security Management*, M.Y.U.
8. TEERAKAPIBAL, S. (2017), Socio-demographics and Political Ideology: A Multinational Analysis, *The Asian Conference on Psychology & the Behavioral Sciences 2017*, Official Conference Proceedings, The International Academic Forum, www.iafor.org